Vol 08 / Issue 32 / june 2024
ISSN 2568-6739 p423-450

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

The role of school mediation in preventing delinquency and crime

Dr. Abdallah Hammami*
Higher institute of applied studies in the humanities of Kef, University of Jendouba, Tunisia

Abdallah02061986@gmail.com
https://orcid.org/0009-0001-2075-4542

Received: 07/09/2023, **Accepted**: 22/05/2024, **Published:** 10/06/2024

Abstract: The school has multiple jobs and its role as a social, educational and educational institution that works to nature the individual and give him different patterns of behavior –the refore the school is not only a place to receive the principles of reading and writing, but it helps to qualify the individual morally and behaviorally to be a good individual in the society, and to protect him/her from falling in the circle of delinquency and crime.

So the main objective came to identify the school factors related to the formation of delinquent and criminal behavior, as well as to know their causes and the factors that had to them and also determines the most important school roles that can be contributed to reduce them, as this study tries to educate the instruction institutions and the dangers of deviant behavior criminal in schools, also tries to offer some advices and recommendations about how to deal with these behaviors within the school environement, the following article is part of the school mediation proposal as a strategy to reduce school bulling, relying on the legislative texts of organisations the school life community.

We can considered mediation of the best scientific paradigs, because of its wide dimension that can touching many fields as well as the sociologie, pedagogic and educative. The concept mediation can be original but also new by its differents meaning, we try to explore it and analysis such results realized, so not as a concept but as a new field full of meaning, in any way, it's time to considerend this field as one of the best tools that can be used by the academics to go more and more in the exploration of the future knowledge's complication way of young life's

Keywords: Perverted behavior, criminal behavior, mediator, mediation, school mediation, school space, school roles

**Corresponding author*

المجلد:08/العدد 32/جوان 2024
ISSN 2568-6739 ص423-450
مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين

دور الوساطة المدرسية في الوقاية من الانحراف والجريمة

د.عبد الله الهمامي *

المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالكاف، جامعة جندوبة- تونس

Abdallah02061986@gmail.com

https://orcid.org/0009-0001-2075-4542

تاريخ الاستلام: 2023/09/07 - تاريخ القبول: 22/**05**/**2024** - تاريخ النشر: 2024/06/10

ملخص: تعددت وظائف المدرسة وتعددت أدوارها، بصفتها مؤسسة اجتماعية وتربوية وتعليمية تعمل على تنشئة الفرد وإكسابه أنماط السلوك المختلفة.

لذلك فإن المدرسة ليست فقط مكانا لتلقي مبادئ القراءة والكتاب، بل يجب عليها أن تؤهل الفرد أخلاقيا وسلوكيا ليكون فردا صالحا في المجتمع، ووقايته من الوقوع في دائرة الانحراف والجريمة.

لذلك يتمثل الهدف الرئيسي للبحث والتعرف على العوامل المدرسية المتعلقة بتشكيل السلوك الانحرافي والإجرامي، وكذا معرفة أسبابها والعوامل المؤدية إليها وتحديد أهم الأدوار المدرسية التي تسهم في الحد منها. كما أن هذا البحث يحاول توعية المؤسسات التعليمية بمخاطر السلوك الانحرافي والإجرامي في المدارس، وكذلك تحاول طرح بعض الاقتراحات لكيفية التعامل مع هذه السلوكيات داخل الوسط المدرسيّ. والبحث في برامج للحد منها كذلك بحثنا في إطار اقتراح الوسيط والوساطة المدرسية للحد من السلوك الانحرافي والإجرامي في الفضاء المدرسيّ.

إذ تعتبر الوساطة من البراديغمات التي بدأت تكتسح المجال السوسيولوجي والبيداغوجي والتربوي نظرا لاتساع دلالاتها ومجال فعلها واقترابها من عديد الحقول المعرفية، إلى جانب قدرتها على استعارة جهاز مفاهيمي ومرجعيات متعددة وثرية، وهو ما دعانا لتناولها في بحثنا، وهي محاولة تتجه بالأساس إلى فهم أدوار هذا الوسيط بما هو فاعل اجتماعي له قدرات ومهارات ومؤهلات تسعفه على تحقيق أهدافه وتمكنه من التدخل في أكثر من مجال (التربوي، البيداغوجي بالأساس...)

الكلمات المفتاحية: السلوك الانحرافي، السلوك الإجرامي، الوسيط، الوساطة، الوساطة المدرسية، الفضاء المدرسيّ، الأدوار المدرسية

*المؤلف المرسل

المقدمة:

يعتبر الفرد في المجتمع له دور إما إيجابي يصب في زيادة تماسكه ورقيه وازدهاره يعود على الآخرين، وإما سلبي يساعد على تمزقه وانهياره. وتأتي الجريمة كدور هادم لهذا المجتمع على اختلاف أشكالها وألوانها خارجة بذلك على قيم وضوابط المجتمع التي يتفق عليها، حتّى أن الجريمة أصبحت لها نفس المعايير في غالب المجتمعات، وبدرجة أقلّ وهو لا يقل خطورة على الجريمة وطريق مؤدي إليه نجد الانحراف، فلذا المجتمع الذي يريد أن يعيش حياة هادئة سالمة يعمل على مكافحة الجريمة وتعديل الانحراف عبر كامل مؤسساته انطلاقا من الأسرة والعائلة إلى المدرسة والجامعة، فالمدرسة بما تحمله من رسمية وبما يمكنه من تنفيذ البرامج والمناهج المدرسية، وممّا لا شك فيه أن وظيفة المدرسة تطورت من مجرّد مؤسسة للتعليم إلى مؤسسة تعليمية تربوية ذات وظائف اجتماعية لها دور كبير في محاربة الجريمة والانحراف ولها أدوار عدّة للقضاء عليها والتقليل منها، وهذا ما يؤكد على أهمية الدور الاجتماعي الذي تقوم به المدرسة كمؤسسة اجتماعية لإكساب تلاميذها القيم الإيجابية التي تحميهم من الوقوع في الجريمة بأشكالها المختلفة.

فالتحديات التربوية الجديدة التي يعيشها الطفل اليوم وخاصّة في عوامله العمرية الأولى تستوجب منا مزيد البحث عن أدوات تربوية وتعليمية وتنشيئية جديدة ملائمة له. . هذا الواقع الجديد الذي قد نتفق حوله أو نختلف يتصف بأنّه غير ثابت ومأزوم لكثرة ظواهره وتعدد وسائله وتنوع مقاربته وافتقارنا للقدرة العلمية والمعرفية للتفرد بأدواتنا أو الاستجابة لطبيعة التحديات والانتظارات المرفوعة من قبل هذا الجيل الجديد من أطفال اليوم المعولم والمنمط بشكل عام وفق المنظومة الغالبة والسائدة، فالانحراف يعتبر شكلا من أشكال العنف المدرسيّ فهو من المشكلات الخطيرة التي تهدد الأمن المدرسيّ بأسره، وذلك بسبب ما يترتب عليه من انعكاسات سلبية ومؤدية للتلاميذ نفسيا وجسديا واجتماعيا وأكاديميا، وعرقلة لعملية التعلم، ومؤثرة في المناخ العام للمدرسة، حيث يختل استقرارها وأمنها. ويتمثل ذلك في انخفاض فاعلية المدرسة وإنتاجها، وخلق بيئة مدرسية غير سليمة وغير آمنة، تتسم بمناخ الخوف بين التلاميذ.

I.الإطار المنهجي للبحث:

1.تساؤلات البحث:

يعد الانحراف والجريمة الذي يمارسه بعض التلاميذ على أقرانهم في المدرسة من أكثر جوانب الحياة المدرسية سلبية وتعقيدا، فهذه المشكلة بات العالم كله يشتكي منها ويعاني من آثارها، حيث تلقى هذه الظاهرة اهتماما كبيرا من المهتمين بقضايا ومشكلات التربية والتعليم في جميع أنحاء والعالم، إذ تعتبر سببا هاما ومؤثرا في تعثر الكثير من التلاميذ دراسيا، وقد تدفع بالبعض إلى كره الدراسة وتركها نهائيا.

وفي بحثنا هذا حاولنا تسليط الضوء على تعريف المفاهيم الأساسية التي تدخل ضد هذا الموضوع مفصلين في أدوار المدرسة والوساطة المدرسية في الوقاية من الجريمة والانحراف.

وعليه تطرح التساؤلات التالية:

-ما هي الجريمة وماهو السلوك الإنحرافي؟ وماهي علاقة الإنحراف بالجريمة؟

-ما هو الفرق بين مفهوم الوقاية والمكافحة؟

-ما هي علاقة المدرسة بتشكيل السلوك الانحرافي والإجرامي؟

-ما هو دور ووظيفة الوساطة المدرسية في مواجهة السلوك الانحرافي والجريمة؟

2.أهداف البحث:

نصبوا من خلال بحثنا لتحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي:

-معرفة الجريمة والسلوك الانحرافي، وما علاقة الانحراف بالجريمة.

-معرفة الفرق بين مفهوم الوقاية ومفهوم المكافحة.

-معرفة علاقة المدرسة بتشكيل السلوك الانحرافين والإجرامي.

-معرفة دور ووظيفة الوساطة المدرسية في مواجهة السلوك الانحرافي والجريمة.

3.أهمية البحث:

تحدد أهمية الدراسة الحالية والحاجة إليها في ضوء حاجة الوسط المدرسيّ لآلية عملية للتعامل مع ظاهرة الجريمة، والذي أصبح واقع مهدد للبيئة المدرسية ولكل الفاعلين بها (معلم،

متعلم، والعملية التعليمية) وخاصّة أمام غياب أي مشروع رسمي للتعامل مع هذه المشكل، فمن الطبيعي وجود علامات، نزاعات بين تلاميذ المدارس، ولكنّ الغير طبيعي أن نترك هذه الخلافات والنزاعات دون تدخل، وبالتالي يمكن أن تزداد وتتصاعد لتصل إلى أحداث خطيرة وتتطور إلى الأسوء.

كما تتأتى أهمية البحث إلى العديد من الاعتبارات من أهمها:

-موضوع التلاميذ المتمدرس والجريمة وخطورته في نفس الوقت.

-الدور الوقائي الذي يمكن أن تلعبه الوساطة المدرسة في الحد من تفاقم ظاهرة الجريمة عند التلميذ المتمدرس.

-تسليط الضوء على جانب مهم من الجوانب التي تتعلق بقضايا الانحراف والجريمة والتي من المحتمل أن تحدث بين صفوف تلاميذنا من هم في إطار المؤسسات التعليمية.

-الكشف عن الجهود المستمرة التي تبذل من قبل المدرسة كمؤسسة تعليمية واجتماعية للوقاية من الانحراف والجريمة.

4.لماذا الوساطة لمواجهة الانحراف في الوسط المدرسيّ:

إنّ اقتراحنا للوساطة المدرسية بالمؤسسات التربوية كاستراتيجية للحد من السلوك الانحرافي والجريمة في الوسط المدرسيّ وذلك اعتمادا على مجموعة المبررات التالية:

-استراتيجية شاملة ويعتمد نجاحها في مشاركة ومساهمة كلّ الأطراف (التلميذ، المدرسة، الأسرة)، هذا يرفع من وعيهم بخطورة المشكلة ويضمن تعاونهم في حل النزاع، خاصّة الأسرة التي في كثير من الأحيان لا تكون على دراية بما يعانيه ابنهم سواء كان هو المعتدي أو الضحية.

-استخدام الوساطة يعزز من مشاركة التلاميذ في جلسات الوساطة والمهارات المستخدمة لتيسير هذه الجلسات مثل الإصغاء الفعال وإدارة الغضب والتحكم فيه. والوعي بمشاعر مختلف أطراف النزاع، والتنفيس عن الانفعالات والتعبير عنها. كلها تجعل من هذه المشاركة فعالة من خلال تعلم مهارات جديدة في تيسير النزاعات وحسن التواصل والاتصال وأما من خلال تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعيّة عندهم، أو عن طريق تقوية انتمائه للجماعة المدرسية التي يصبح طرفا مسؤولا على إقرار الأمن والسلامة فيها (تنمية ثقافة اللاعنف).

-إنّ الوساطة ليست استراتيجية لحل النزاع فقط، بل يمكن استغلالها لبلوغ أهداف أخرى، فهي بمثابة برنامج علاجي ووقائي، حيث أن تسوية النزاع بين طرفين الذي تعتمده الوساطة، يخفف من الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تترتب عن عدم تكافؤ القوى بين الطرفين، ومن جهة أخرى زيادة وعي التلاميذ المشاركين في الوساطة. بالآثار المترتبة على الانحراف والجريمة ومدى معاناة المعتدي والضحية معا بجعلهم يتجنبون ممارسة هذا السلوك، وتفادي الوقوع كضحية وهذا هو الجانب الوقائي وبالتالي حمايتهم من تطوير مشاكل سلوكية، ونفسية على المدى البعيد.

-استراتيجية تطوعية، وبالتالي تنتهي في الأغلب بأقل تكاليف مادية، وأقل أضرار نفسية.

-استراتيجية يمكن تطبيقها على الأطوار التعليمية الثلاثة (ابتدائي، إعدادي، وثانوي)

-اعتماد استراتيجية الوساطة يعزز مفاهيم إيجابية حول النزاع، والتعامل معه على أنّه قد يكون فرصة للنمو والتطور.

وممّا سبق نستخلص أن اقتراحنا للوساطة المدرسية كاستراتيجية للحد من السلوك الإجرامي والانحرافي في البيئة المدرسية ليس لمجرّد أنها طريقة لحل الخلافات، وإنّما لأنّه يمكن اعتبارها وسيلة تربوية وإرشادية وعلاجية ووقائية تمنح لكلّ أطراف البيئة المدرسية الفرصة لتعلم طريقة حضارية في التواصل والتعايش ضمن مسار حياتهم بشكل عام.

إنّ تفعيل الوساطة المدرسية يتطلب التخطي السليم والشامل لتنمية مراحل البرنامج عبر خطوات مدروسة مسبقا ومسيطرة بين مشروع المؤسسة التربوية، كما أنها تحتاج إلى الإشراف والمتابعة المستمرة من مسيري المؤسسات أو المسؤولين عن تحقيق أهداف المشروع.

ضف إلى كلّ ذلك ضرورة توفير الدعم الحقيقي من قبل إدارة المؤسسات التعليمية. والمجتمع المحلّي لبرنامج الوساطة. وتشجيع الأسر لأبنائهم التلاميذ على ممارسة مبادئ وعملية التنشيط، وخطواتها في المدرسة والبيت.

II.الإطار النظري للبحث:

السلوك الإجرامي والانحرافي:

مفهوم الجريمة

تعددت تعاريف الجريمة حسب تعدد الاتجاهات وسوف نتطرق للبعض منها:

تعريف الجريمة من المنظور القانوني: نعرف الجريمة في الناحية القانونية بأن ذلك الضرب من السلوك الذي يجرمه القانون الوضعي وهي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة على ارتكابه (قدي، 2009، ص02).

تعريف الجريمة من منظور علم النفس: يرى علماء النفس أن الجريمة تعتبر موقف وهذا الموقف يمكن وصفه بأنّه تضارب سلوك الفرد مع سلوك الجماعة وفي عرف "دانيال لاغلاش Daniel Laghache"، الجريمة بأنها التعدي الحاصل في فرد أو عدّة أفراد أعضاء في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع.

تعريف الجريمة من منظور علم الاجتماع: لقد طرح أنصار هذا الاتجاه عدّة تعريفات للجريمة نبدأها بتعريف "دوركهايم Durkhiem"، مفاده أن الجريمة، هي كلّ فعل أو امتناع (عن فعل) يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في الوجدان، وعرفها آخرون بأنها، كلّ فعل يقوم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها في لحظة من الزمن (فريجة، 2019، ص 161).

تعدد مفهوم الجريمة حسب كلّ اتجاه: فالاتجاه القانوني يرى أن الجريمة سلوك يجرمه القانون، في حين الجريمة حسب الاتجاه النفسي هي تجارب من سلوك الفرد وسلوك الجماعة. أمّا اتجاه علم الاجتماع يصف الجريمة بأنها الامتناع عن فعل يتعارض وأفكار المجتمع التي استقرت في الوجدان، وعليه، يمكن إعطاء تعريف للجريمة بأنها أي سلوك مخالف لعادات وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه.

مفهوم الانحراف:

يعرف الانحراف بأنّه السلوك الإنساني الغير سوي لأنّه لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد فهو إذا عدم مسايرة المعايير الاجتماعيّة أو بمعنى آخر عدم التوافق أو الصراع. (زرارقة، 2004، ص65).

علاقة الانحراف بالجريمة:

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لم ترتبط بزمان أو مكان محدد أو نظام سياسي أو اقتصادي معين، وهي بذلك كانت قبل تشكل الأنظمة السياسية والدول وتطورها من الأسر إلى القبائل والعشائر إلى الدول.

كان التجريم في السابق يتم عن طريق العدالة الفردية فكان الشخص الذي يلحق الأذى بشخص يعاقب من طرف ذلك الشخص نفسه، قبل أن يتم الاتفاق على أن السلوكات المنحرفة التي يقوم بها أفراد الأسر أو القبيلة يستوجب نوعا من العقاب يقوم بتنفيذها عليه كبير الأسرة.

ويختلف هنا مفهوم الانحراف عن مفهوم الجريمة، إلاّ أن مفهوم الانحراف أوسع وأهم من مفهوم الجريمة، فالانحراف هو كلّ أساليب السلوك التي تلتزم بالمعايير، والانحراف في علم الاجتماع هو وصف للأفعال أو السلوكات التي تخرق أو تنتهك المعايير الاجتماعيّة، بما في ذلك القوانين المسنونة، مثل القيام بعمل إجرامي، أو الخروقات غير الرسمية، مثل رفض عادات وأعراف مجتمع ما. الانحراف سلوك لا يتوافق مع القواعد المؤسساتية أو قواعد السلوك، قد تكون للانحراف دلالة سلبية، إلاّ أن انتهاك المعايير الاجتماعيّة ليس دائما سلبيا، يكون الانحراف إيجابيا في بعض الحالات، فبالرغم من انتهاك القواعد، يمكن أن يصنف السلوك على أنّه إيجابي أو مقبول.

تختلف الأعراف الاجتماعيّة عبر المجتمع وبين الثقافات، فينظر إلى فعل أو سلوك معين على أنّه منحرف ويلاقي العقوبة أو الجزاء في مجتمع ما، وينظر إليه نفسه في مجتمع آخر على أنّه سلوك طبيعي، بالإضافة إلى ذلك، يتغير التصور الجمعي للانحراف بتغير فهم المجتمع للمعايير الاجتماعيّة مع مرور الوقت.

الانحراف نسبي يتعلق بالمكان الذي ارتكب فيه وبوقت حدوثه، مثلا قتل إنسان آخر تصرف خاطئ بشكل عام، إلاّ حين تسمح الحكومات بذلك في أثناء الحرب أو في حالات الدفاع عن النفس، يوجد نوعان من الأفعال المنحرفة الرئيسيّة، الأفعال السيئة بذاتها والأفعال السيئة لأنّها منعت.

2.المدرسة وعلاقتها بتشكيل السلوك الانحرافي والإجرامي:

تعتبر المدرسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة بعد الأسرة في رعاية الطفل والعناية به كما تعدّ النسق المؤسسي المقام من قبل المجتمع خارج نطاق الأسرة والذي يهتم بجوانب تربوية وتعليمية للأفراد، بعد خروجهم للمرة الأولى في أحضان الأسرة بهدف نشر التربية والتوجيه اللازمين، حيث تعمل على مواصلة تنشئة الفرد اجتماعيا والقيام بعملية التنشئة الاجتماعيّة للفرد بعد الأسرة، وتؤدي عملها بموجب أنظمة ومناهج دراسية تنبثق عن أشكال وأنواع الثقافة الاجتماعيّة السائدة والمقبولة اجتماعيا.

تحتل المدرسة مكانة أساسية في تشكيل شخصيّة الطفل، لذا فإن المدرسة تتحمل مسؤولية في عملية تنشئتهم، إلاّ أن المدرسة في الوقت الحالي أظهرت فشلها في الاستجابة لأنماط السلوك الخاطئة سواء تلك الممارسة بداخلها أو خارجها. فالسلوكات والميول العنيفة الممارسة داخلها تصبح تهدد إذا وجدت المناخ المشجع لها.

وقد يكون لانحراف التلاميذ داخل المدرسة أسباب مباشرة غير مباشرة، من داخل المدرسة أو من خارجها، فقد يكون التوجيه الخاطئ مثلا نحو نوعية التعليم. وقد يتجه إلى بدائل عن العملية التعليمية فقد يهرب من المدرسة أو يتشاجر أو يسرق أو يأتي بأفعال منافية للأخلاق أو قد يلجأ إلى النصب وقد يصل به الأمر إلى القتل وغير ذلك من أوجه الانحرافات. (أبو غريب وبيومي وحجازي، ب.ت، ص 30).

ويعد التسرب المدرسيّ من أهم أسباب السلوك الانحرافي والتوجه نحو الجريمة.

التسرب المدرسيّ:

يعتبر التسرب المدرسيّ من أخطر المشكلات التي يعاني منها المعلمون والآباء على حدّ سواء لأن التلميذ أثناء غيابه عن المدرسة قد يقوم بممارسات كثيرة لعدم مراقبة الأهل والمدرسة، وهذه الممارسات قد تلحق الأذى بالفرد نفسه والآخرين والمجتمع ككل. وقد يكون الهروب من المدرسة أو التسرب جزئيا أو كليا، الأمر الذي ينعكس في خفض رغبة التلميذ ودافعيته في متابعة التعلم والإقبال على المدرسة والوصول إلى مستوى تحصيل مرتفع.

ويعرف التسرب المدرسيّ بأنّه انقطاع التلميذ عن مواصلة الدراسة وترك المدرسة قبل الوصول إلى نهاية المرحلة التعليمية (الشيخ، 2007، ص 133).

تعرف ظاهرة التسرب المدرسيّ على أنها انقطاع التلميذ عن الدراسة وعدم إتمامه لهذه المرحلة، وهي من الظواهر الخطيرة المنتشرة بشكل كبير في مختلف المجتمعات، حيث أنها تؤثر في الطفل سلبا وتعيق نمو المجتمع وتطوره، وتقدمه في مختلف مجالات الحياة. وتمثل أخطر المشكلات التي يعاني منها المعلمون والآباء على حدّ سواء لأن التلميذ أثناء غيابه عن المدرسة قد يقوم بممارسات كثيرة لعدم مراقبة الأهل والمدرسة، وهذه الممارسات قد تلحق الأذى بالفرد نفسه والآخرين والمجتمع ككل.

إذ يعتبر التسرب المدرسيّ ظاهرة عالمية تختلف درجاتها وأسبابها باختلاف الدول والمجتمعات، وفق اعتبارات تتعلق بخصوصيات هذه المجتمعات، وتعتبر هذه الظاهرة مظهرا من مظاهر الهدر التربوي الذي يؤدي إلى هدر القوى البشرية والاقتصادية للدول.

2-1- العوامل المدرسية المسببة للتسرّب المدرسيّ:

تعتبر المدرسة المؤسسة الثانية بعد الأسرة في تكوين شخصيّة الطفل تربويا ونفسيا واجتماعيا بحيث يتلقى فيها المعارف والخبرات التي تنفعه في حياته العلمية والعملية، وفي هذا كان لزاما أن تحرص على أن تقوم بوظيفتها بشكل جيد.

والعوامل المدرسية مثل كفاءة الأستاذ وطرائق التدريس والوسائل التعليمية والمناهج ونظام الامتحانات وكذا التوجه المدرسيّ، يجب أن يعد العلم إعداد يمكنه من القيام بوظائف مختلفة بأحسن وجه وتمكنه فهم التلاميذ قدراتهم واستعباداتهم وأن يتصف بالصفات العلمية الجيدة وحتى يصل إلى تحقيق الهدف (تريشيبي، 2002، ص 07).

أمّا عن أسباب التسرب في المدارس المتوسطة والثانوية فيرجعه الباحثون إلى بعد المدرسة عن المنزل، كما أشار أن 73% منهم إلى أن لهم تاريخا مع الرسوب. فيما بين مادة أو أربع مواد، وذكر 80% منهم، لديهم اتجاهات سلبية نحو المواد الدراسية ونحو المدرسة ونحو التعليم، وقرر 84% منهم أنهم يكرهون الذهاب إلى المدرسة وكما شكا الكثيرون مع معاملة المديرين والمعلمين محدودة جدا أو العاملين في المدرسة، وقال إن علاقتهم بزملائهم ومعلميهم محدودة جدا أو معدومة (الريحي، 2006، ص 24).

-بعد المدرسة عن مكان السكن وصعوبة التنقل إليها

-عدم إخبار الإدارة المدرسية لأولياء الأمور بغياب أبنائهم.

-قد لا تمثل المناهج الدراسية احتياجات التلاميذ واهتماماتهم وقدراتهم (أبو عسكر، 2005، ص 66).

-نقص المدرسين لفترة طويلة من السنة وكذلك حالة المدرسين النفسية

-وسائل التقويم التقليدية المتبعة والمتمثلة بالاختبارات فقط.

ويعتبر التسرب المدرسيّ بوابة الانحراف بكل صوره وهنا يكمن دور المدرسة في حماية التلاميذ في الوقوع فيه وفي إضراره وذلك من خلال المتابعة الدائمة للتلاميذ وإشعار أوليائهم في حالة الغياب.

2-2- دور ووظيفة المدرسة في مواجهة السلوك الانحرافي والجريمة:

ممّا لا شك فيه أن وظيفة المدرسة تطورت من مجرّد مدرسة للتعليم إلى مؤسسة تعليمية ذات وظائف اجتماعية، فلم تعدّ مجرّد تلقين المعرفة إنما أصبحت وسيلة لتكوين المواطن المنتج بضمان التسوية المهنية وذلك أن كلّ مهنة تتطلب جزءا من المعارف وللمدرسة وظائف اجتماعية وهي إنتاج قوى العمل في مختلف التخصصات المستعملة في التطبيقات الاقتصادية والاجتماعيّة وتوزيع الأفعال الاجتماعيّة بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع.

فالمدرسة تلعب دورا مهما في تمثل الأخلاق الحميدة والبعد عن الانحراف والجريمة كإجراء وقائي أو علاجي وعند تحليلنا لهذا الدور يمكن أن نستنتج جوانب عدّة كلها تصب في محاربة الانحراف وارتكاب الجرائم من خلال الدور النفسي والتربوي والتعليمي والاجتماعي وسنفصل في كلّ دور نربطه بالوقاية من الانحراف والجريمة.

الدور النفسي:

المدرسة حديثا أصبح لها دور مهم في الوصول إلى التوافق النفسي والصحة النفسية للمتعلم من خلال ما يسن من برامج وقائية من خلال إشباع الحاجات النفسية للفرد وجعل التعبير عليها مناسب للقيم. والبعد عن الضغط والقلق والأمراض النفسية، بالإضافة للدور الذي يقوم به المعلم من خلال قاعات الدرس وما يقوم به المرشد التربوي، وهذا من شأنه أن يقلل من الانحراف

والجريمة لا سيما الصغار منهم لأن الصحة النفسية تجعل الفرد يتغلب على مشكلاته بطريقة سليمة لا تقوده إلى ارتكاب الجرائم.

الدور التربوي والتعليمي:

المدرسة باعتبارها المرسة الثانية بعد الأسرة تسلسلها الزمني وقد تكون الأولى من الناحية الأهمية ودورها في تكوين الفرد الصالح وتنميته من الجوانب الجسمية والعقلية والانفعالية والحركية، وتهيئته لأن يكون فردا مؤشرا إيجابيا ومشاركا فعالا في النهوض بالمجتمع من خلال تمثل قيمه.

فدور المدرسة لا يقتصر على تلقين الفرد جملة من المعارف والمعلومات التي تحويها الكتب والمواد الدراسية بل تتعداه إلى إكساب المتعلم القيم والمبادئ والإتجاهات والأخلاق فيرى "جولد سيمونٍ Simone Gold" أن التربية هي التي تكون أداة إلى النمو العقلي وازدهار النفس بالأخلاق الفاضلة، (يحياوي، 2014، ص63).

فالمدرسة تقوم على تربية الفرد، من خلال ما يحتويه المنهاج من مواد تخص هذا الجانب من تربية خلقية بتعريفه وتمثله الأخلاق الحميدة والخصال الحسنة تجعله ينخرط بإيجابية في المجتمع المدني واحترام القوانين وتقديس قيم العدل والتربية الفنية، ترقق من شعوره وتجعله يتذوق المجال المرئي من خلال الرسم والفنون التشكيلية والجمال المسموع من موسيقى ومقامات صوتية، هذا كله عن طريق المناهج مع إعطاء الفرصة للأستاذ أن يكون موجها ومرشدا إضافة للمادة التي يدرسها من أجل غرس القيم والوقاية من الجريمة والانحراف.

إذ يرى الباحثون أن المدرسة تزود المتعلم بمعارف ومهارات وتكسبه كفاءات بتعليمه المواد المختلفة من لغات ورياضيات وعلوم طبيعية.... وهذه المكتسبات تساعد الفرد على التأقلم والتكيف مع واقعه لا سيما أن متطلبات العيش العادي الذي تتطلب مجموعة من المهارات والكفاءات مختلفة عن قبل. مثل مهارات القراءة والكتابة إذ لا يمكن للأمي اليوم أن يمارس حياته طبيعيا دون الحاجة للقراءة والكتابة وهذا غير خاص بالنشاط المدرسيّ وإنّما النشاط الطبيعي في الحياة اليومية. وكذلك المهارات والكفاءات التقنية من استعمال للأجهزة الإلكترونية إلى استعمال

الكمبيوتر والهاتف الذيكي، والاتصالات المختلفة عبر شبكة الإنترنت التي دخلت كلّ ممارستنا العادية في الحياة.

الدور الاجتماعي:

–نستطيع أن نوجز الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به المدرسة ومؤسساتنا التربوية في مكافحة الجريمة والانحراف وخاصّة جرائم العنف والتعصب والتطرف وخاصّة جرائم الصغار والشباب بحكم احتكاكها وتعاملها مع هذه الفئات العمرية وإن كنا لا ننكر إمكان انتقال تأثير المدرسة الإيجابي إلى المجتمع كله وللأسرة لأنّها بمثابة المشعل الثقافي الذي يضيء المنطقة برمتها.

–تنبثق العقيدة في قدرة المدرسة على مكافحة الجريمة والوقاية منها من الاعتقاد بأن المدرسة مؤسسة اجتماعية في المحل الأوّل، فالمجتمع يؤسس المدرسة لتحقيق أهدافه، والتي هي ولا شك أهداف مشروعة، إيجابية، وعلى ذلك فإنها مطالبة بالتعرف على أهداف المجتمع وغاياته وعلى المشكلات والتحديات التي تواجهه، وسوف تجد ولا شك من بينها مشكلات تنال من عضد الشباب والأجيال الصاعدة في مجتمعنا العربي، ومن ذلك العنف والجريمة والانحراف والتطرف والتعصب والمخدرات والتأخر الدراسيّ، وعلى المدرسة أن تسهم في حل مشالك المجتمع ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض سبيله.

–المؤسسة التربوية الحديثة تدرك تمام الإدراك أن رسالتها هي الإعداد للحياة السوية والانخراط الإيجابي للحياة الاجتماعيّة، المؤسسة التربوية ليست مهمتها قاصرة على تزويد تلاميذها بالحقائق والنظريات العلمية مجردة وبعيدة عن تطبيقاتها الواقعية، بل على المدرسة الاهتمام بالاستخدام الأمثل للمعارف العلمية في حل مشاكل المجتمع والنهوض به.

–تنمية الإطار التربوي بالمحافظة على إيديولوجيا المجتمع وينبغي أن تقوم المدرسة بذلك عن وعي وتفكير وتنمية هذه التغيرات لا يأتي إلاّ عن طريق التعليم والممارسة والأداء.

–إحداث التفاعل الاجتماعي بين الأفراد بكل جوانبه سواء كان إيجابيا أو سلبيا. فنجد أن النوع الأوّل أكثر حدوثا في المدرسة كونه يصنف ضمن التفاعل المزدوج الإيجابي الذي يحدث

بين أكثر من فرد بما يتيح فرصة للحوار والنقاش وتبادل الأفكار، الأمر الذي يساهم في تنمية شخصيّة الفرد وصقل أفكاره وتوجهاته الاجتماعيّة.

–للمدرسة دور فاعل في حياة الناس، لأنّها صانعة الأجيال أو لأنّها المؤسسة التي يعهد إليها المجتمع بصناعة المواطن الصالح وصقله وتشكيله وإبراز خصال الفطرة السوية فيه، وتحويله إلى قوة خلاقة ومبدعة منتجة وفاعلة، وإيجابية وقادرة على دفع عجلة التقدم إلى الأمام باستمرار.

3- الوساطة المدرسية:

3-1- الوساطة:

تعتبر الوساطة من البراديقمات التي بدأت تكتسح المجال السوسيولوجي والبيداغوجي والتربوي نظرا لاتساع دلالاتها ومجال فعلها واقترابها من عديد الحقول المعرفية، إلى جانب قدرتها على استعارة جهاز مفاهيمي ومرجعيات متعددة وثرية، وهو ما دعانا لتناولها في بحثنا.

يبقى من الصعب الحديث عن مفهوم الوساطة دون ربطه "بالخلاف"، على اعتبار أن كل وساطة هي سعي نحو تدبير أو حل أو إنهاء خلاف ما. وتمثل الخلافات أو الصراعات وجها من أوجه الحياة البشرية، إلى درجة يمكننا معها القول بأن الخلاف هو من صميم الحياة. إلا أن طريقة تعاملنا مع الخلافات وكيفية مواجهتنا لها تبقى بعيدة عن هذا التصور. إذ غالبا ما نعيش الخلافات بالكثير من التضايق والتذمر الذي قد يصل إلى درجة العنف، مما يدخلنا في متاهات علائقية يصعب علينا التمييز فيها ما بين الخلافات والعنف وذلك إلى درجة يصبح معها العنف في بعض الحالات أحد المؤشرات الدالة على وجود الخلاف، وفي أحيان أخرى قد يمثل أحد الميكانيزمات المعتمدة لتدبير الخلاف.

يعود مفهوم الوساطة في أصله اللاتيني إلى Médiaire، وتعني القسمة من الوسط أو التواجد في الوسط بين موقعين، وفي معانيها أيضا التدخل ومنها يأتي مفهوم الموسط Médiatrice، فموسط الزاوية، في الهندسة والرياضيات، هو نصف المستقيم الذي يقسم الزاوية إلى نصفين متقايسين و Médiane أي أوسط الشيء ومتوسطه ومنه متوسط الأضلع ومن ثمة مفهوم médiate أي بواسطة وبشكل غير مباشر وكذلك Médiastin أي منصف الشيء، ومن ثمة جاء مفهوم médiateur/trice هو الوسيط والموفق والمصلح، والقيام بهذا يسمى وساطة وتوسط

médiation ومنها التوسيط وتوسط ووسط médiatisation وmédiatiser وهو فعل القائم بالوساطة، ومهما تعددت المفاهيم والاشتقاقات المرتبطة بالوساطة فإن فكرة التوسط تبقى محورية فيه. (سهيل إدريس، 1994، ب.ص).

ويعرف "ميشال قييوم هوفنانغ،ichel Guillaune Hofnung "، الوساطة على أنها طريقة بناء وتصرف في الحياة الاجتماعية بفضل إدراج طرف ثالث مستقل ليس له أي سلطة سوى سلطة الوساطة في حدّ ذاتها وهو اختزال لهذه السلطة الرمزية الخفية. (Guillaune-Hofnung, Michèl, 2009, p45).

أمّا "ماكي ميلس و مارش،Mackie, Miles et March "، فإنهم يقترحون تعريفا للوساطة الاقتصادية على أنها، طريقة وتمشي لحل الاختلافات بالاعتماد على نسق منظم ومهيكل، من خلال السماح لطرف ثالث يتم اقتراحه ولا يتمتع بإصدار قرارات نافذة ومسقطة ومجبرة على الأطراف المختلفة والمتنازعة. (Kathrin, Graf, 2017, p48).

كما قدم المجمع الأوروبي للقضاء تعريفا آخر للوسيط والوساطة يكمل بقية التعريفات السالفة ولا يختلف كثيرا عنها، إذ يعتبر أنّ الوسيط هو، طرف ثالث محايد منصف ونزيه ومشهود له بالكفاءة، وليست له سلطة أخذ القرار، غير أنّه يمتلك ميزة بارزة تتمثل في حسن الإنصات للأطراف المتنازعة إلى جانب القدرة على وضع الفرقاء أمام حقيقة وجهات نظرهم أثناء المقابلات مهما كانت متناقضة ومختلفة، وذلك بهدف وضعهم ومساعدتهم على قبول مبدأ التحادث والحوار ثمّ الجلوس وبناء جسور التواصل، ومن ثمة دفعهم للوصول بأنفسهم لتوافقات ثنائية متبادلة وهم في حالة قبول ورضاء متبادل أي وضعية إيجابية. (Arnaud, N et Saucat, B, 2012, p44) وهي تدقيق لمعنى الوساطة بشكل عملي.

أمّا من الناحية الإجرائية، فالوساطة ارتبطت بالصراعات الناجمة عن تعامل الأفراد والجماعات فيما بينهم ، فهي تهدف إلى تقريب وجهات النظر المتباعدة، ومساعدة تلك الأطراف على حل الإشكاليات المترتبة عن تلك الصراعات دون عنف، وفي أحيان كثيرة دون اللجوء حتّى إلى التقاضي. ومن الناحية الاجتماعية تبدو الوساطة أداة تساعد الأفراد على تقارب تصوراتهم المشتركة للواقع وتفهمه في نطاق الحوار، وفي مستوى موضوعية الواقع وذاتية التصور، يطرح

مفهوم الوساطة سؤالا يتعلق بمعنى ذلك الصراع القائم بين توق الإنسان إلى الحرّية وضرورة الحفاظ على الإرث الاجتماعي.

3-2- الوسيط:

بالنظر إلى حداثة دور الوسيط، يجد بعض الباحثين نوعا من الصعوبة في تعيين خاصياته وتحديد مهامه مقارنة بسائر الأدوار المندرجة تحت ما يسمى بالعمل الاجتماعي، على غرار الأخصائي الاجتماعي، المربي المختص، الفاعل في التنمية، وبناء على ذلك، يسعى بعض الباحثين إلى اعتماد ما يعرف بالبرهان بالخلف في تعيين الوسيط من خلال إبرازهم للخاصيات التي تتنافى ودور الوسيط وذلك كالتالي:

-فالوسيط ليس حكما، لأنّه لا يملك حق اتخاذ القرار.

-ليس وصيا، لأنّه لا يجب أنّ يقدم النصح والإرشاد.

-ليس معالجا نفسيا، لكونه يمارس الإنصات ويساعد على التعبير عن الانفعالات قصد التمكين من التحاور لحلّ الخلاف وليس لفرض تحليل الشخصيّة أو علاجها.

ويمثل الحياد أحد أبرز الخاصيات المطلوبة في الوسيط، ونعني بالحياد:

-ألا تكون بينه وبين الأطراف المعينة أو أحدهما مصالح مشتركة.

-ألا يكون على صلة عائلية بأحد الطرفين.

-كما يتعين على الوسيط أنّ ينطلق من مجموعة من المبادئ في مقدمتها:

-أنّ يسعى إلى خلق أجواء تفاعلية تقوم على أساس التكافؤ.

-لا يسمح بأن ينتهي الخلاف بين الأطراف المتنازعة في صيغة "رابح وخاسر".

-ينبه بأن المسايرة أو التنازل لا تعني بالضرورة الخسارة.

-ينبه إلى أهمية الحوار والإنصات، كسبل بديلة للسب والشتم والعنف والانسحاب أو الخضوع في عملية تدبير الخلافات.

يتم اللجوء إلى الوسيط في مجموعة من الظروف من بينها:

-الحالات التي تطغى فيها الانفعالات، إلى حدّ تمنع من التواصل بين الطرفين المتنازعين.

-لما تطغى الاتجاهات المتّصلة والأحكام المسبقة، بشكل يعرقل التواصل والحوار.

-لما يتم تكرار نفس السلوكات غير المقبولة من أحد الطرفين، رغم تعبير الطرف الثاني عن استيائه وتظلمه.

-لما يختلف الطرفان بخصوص إدراك القيم وفهمها، وكيفية التعامل مع المشكلة.

-حين يتم تصعيد الخلافات إلى حدّ استعمال العنف، بسبب افتقاد كلّ من الطرفين لأبسط تقنيات الحوار.

ومن بين الملاحظات التي يتعين على الوسيط الانتباه إليها، صعوبة تدارك أو إصلاح بعض الأخطاء التي يمكن أنّ تحصل أثناء عملية الوساطة وبناء على ذلك، يتوجب عليه حسن إعداده لخطة عمله وبالتالي فهو مطالب ب:

-التعرف والاطلاع بشكل شامل على مختلف جوانب الخلاف.

-البدء في تدبير سيرورة الخلاف من البسيط نحو المعقد.

-التعرف على أسباب الخلاف ونقط انطلاقه.

-إدراك مصالح وبدائل كلا الطرفين.

-التعرف على الظروف السيكولوجية للطرفين.

وتتمثل وظيفة الوسيط كما سبقت الإشارة، في مساعدة الطرفين على تدبير الخلاف لأجل الوصول إلى حل أو اتفاق، ممّا يفرض عليه أنّ يكون مرنا، متفحصا للخلاف في كلّ أبعاده الواقعية وفي مقدمتها، تعرفه على وجهات نظر كلّ من الطرفين.

3-3- الوساطة المدرسية:

مثلت التحولات التي عرفتها المجتمعات المعاصرة، معطيات فتحت الأبواب أمام طرق وأساليب جديدة في العمل غيرت من أهداف العملية التعليمية التعلمية، ممّا أصبحت معه المؤسسات التعليمية إحدى المجالات الأكثر تضمنا للامساواة، والأكثر تجسيدا لغياب وجود عدالة اجتماعية حقيقيّة. الشيء الذي ساهم في بروز أنماط جديدة من التعامل سواء على المستوى الإنساني أو البيداغوجي، أبرز ما يميزها اعتماد العنف والجريمة والانحراف والصراع كآليات لتدبير العلاقات ضمن عدد هام من هذه المؤسسات.

ونشأ مفهوم "الوساطة المدرسية أو التربوية"، في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب ما تعانيه المؤسسات التعليمية من أوضاع صعبة أدت إلى أزمات خانقة، بينت الحاجة المستمرة إلى وجود جهاز خاص يتولى تدبير الخلافات داخل المؤسسات التعليمية قبل انفجارها ، وذلك نظرا لما قد يسببه تراكم الخلافات من كراهية وحقد، كثيرا ما تدفع إلى الرغبة في الانتقام وتبني السلوكات العنيفة التي وصلت في بعض الحالات إلى حدود القتل، الشيء الذي دفع بكثير من الباحثين في الحقل التربوي ممّا سمي "بأزمة المدرسة"، وسعيا نحو فهم أعمق لما نقصده "بأزمة المدرسة" نشير بأن مفهوم الأزمة هنا، لا يتعلق بدرجة توفر المؤسسات التعليمية على البنيات التحتية أو الإمكانيات المادية أو البشرية، بقدر ما يتعلق بالبرامج والمناهج المعتمدة وقدرتها على التأقلم والتحولات الاجتماعية المعاصرة، وذلك نظرا لصعوبة إن لم نقل استحالة عزل المدرسة كمؤسسة اجتماعية عن سائر التحولات التي تمس مختلف المؤسسات والأنساق الاجتماعية الأخرى وفي مقدمتها الأسرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حديثنا عن "أزمة المدرسة"، وما تعيشه حاليا من خلافات على المستوى العلائقي، لا يعني بأي شكل من الأشكال الحسرة أو التحسر على الأنظمة المدرسية السابقة، ولا الحديث عن وجود عصر ذهبي سابق يمكننا الرجوع إليه. وإنّما يبقى حديثنا عن الواقع المدرسيّ الحالي وما يتضمنه من خلافات، بمثابة دعوة إلى ضرورة فهم أسباب هذه الخلافات وتوضيح طبيعتها من خلال استحضار كلّ الأطراف المعنية بالمدرسة والمتعايشة في ظلها. فلقد مثلت السلطة ضمن الأنظمة المدرسية القديمة وسيلة أساسية من أجل تدبير الصراعات والقضاء عليها، وذلك في ظل نموذج اجتماعي يقوم بدوره على منظومة ربط التربية

بالعقاب. هذا النظام الذي لم يعد مقبولا اليوم، لتعارضه مع المنظومة القيمية العامة لحقوق الإنسان، وتعارضه فحوى العلاقات المدرسية التي تفترض أنّ تقوم على بيداغوجيا التربية وليس على أساس الأنساق العقابية. ممّا يؤكد مدى حاجة المؤسسات التعليمية المعاصرة إلى تقنيات وآليات جديدة لتدبير الخلافات، تجسدها الوساطة المدرسية.

إذن الوساطة المدرسية هي، عملية تدخل طرف ثالث، ويسمى وسيطا، بحيث يكون مقبولا لدى أطراف النزاع، فيقوم بمساعدتهم على الوصول طوعا إلى اتفاق مقبول لديهم، حول تسوية القضايا المتنازع عليها، والوسيط هنا حيادي محدود السلطات في أخذ القرار، وقد يحتاج إلى الذهاب والإياب بين الخصوم ويمكن للوساطة أنّ تؤسّس، وتعزز علاقات ثقة واحترام بين الأطراف، وأن تنهي هذه العلاقات بأقل تكاليف مادية وأقل الأضرار النفسية. (Moore. C.W, 2003, p38).

وفي ظل هذه الأولويات، نشير إلى تعارض مصطلح الوساطة المدرسية كسيرورة وتقنية مع كلّ المعاني التي تنطلق من قدسية النظام والقوانين، بعيدا عن المرونة والحوار ممّا ندرك من خلاله أن الوساطة المدرسية هي أكثر من مجرّد وسيلة لحل الخلافات، وإنّما هي أولا وقبل كلّ شيء، استجابة لمطامح بيداغوجية تسعى لتلقين أنماط جديدة من العلاقات الإنسانية تقوم على أساس الحوار في تدبير الخلافات بعيدا عن السلطة أو استعمال العنف، وهي أيضا سيرورة تربوية تقوم على مجموعة من المبادئ كالمواطنة والتعايش واحترام الاختلاف، والتي يتعين أنّ تنطلق من المدرسة باعتبارها أهم مؤسسة تنشئوية تهدف إلى تكوين المواطن الصالح. وذلك علما منا بأن مفهوم "المواطن الصالح"، لا يقف عند حدود تربية وتعليم الشخص كلّ ما من شأنه أنّ يساعده على الاندماج فحسب، وإنّما هو سيرورة تنشئوية تتضمن بالأساس كلّ ما يمكن أن يجعل منه إنسانا سعيدا بحياته وفي حياته. وذلك من خلال تمكينه خلال مساره الدراسيّ من مجموعة من المهارات من بينها:

–تفهم الشخص لذاته وتقبلها وتقبله للآخرين.

–تعلمه التواصل مع الآخرين.

-تمكنه من تقييم قدراته.

-تدريبه على النقد الذاتي والنقد البناء.

-تدريبه على العمل بكيفية تشاركية تزكي القدرة على التعاون والتضامن.

-تربيته بكيفية تدفع نحو رفض العنصرية، ونبذ كلّ الاتجاهات المتصلبة والأحكام المسبقة.

وهذا ما يؤكد مرة أخرى، بأن "الوساطة المدرسية"، ليست مجرّد وسيلة لحل الخلافات المدرسية، وإما هي أولا وقبل كلّ شيء مهارة حياتية، يتعلمها التلاميذ كطريقة حضارية في التواصل والتعايش ضمن مسار حياتهم بشكل عام. وبذلك تكون الوساطة المدرسية أكثر تعقيدا وشمولية من كلّ أشكال الوساطة الأخرى لمجموعة من الاعتبارات، المرتبطة بوظيفة المدرسة كمؤسسة للتربية والتعليم. وذلك لما تقتضيه هذه العمليات (التربية والتعليم)، من أشكال الضبط، التي تجعل من المدرسة على وجه التحديد، مناخا خصبا لتوليد العنف والانحراف، وذلك لمجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

-تقوم المدرسة كمؤسسة تعليمية، على احترام دقيق للقانون، للنظام، للتقييم، للتعلم، وتلك معطيات يبقى من المحتمل أنّ تولد العنف.

-طبيعة القسم بما يفرضه من نظام، وبما يثيره من مخاوف متعلقة بالتقييم في بعده الشمولي، سواء بالنسبة للمتعلم أو المعلم.

-صورة المعلم ودوره اللذان يتطلبان منه أن يفرض قوته وشخصيته، وذلك في مقابل خضوع التلاميذ وإتباعهم لتعليماته.

-القانون المدرسيّ، الذي يفرض على الجميع دون أنّ يسمح بأية إمكانية لمناقشته أو تغييره.

كلّ هذه الخاصيات تجعل من المدرسة مجالا يقوم على أساس تسيطر الحدود بالقوة والإجبار، ممّا يحتمل أنّ يساهم في بروز سلوكات وردود فعل معارضة، وكلّما تعلق الأمر بالمراهقين، كلّما اتضحت معالم هذه الرغبة في التمرد على الحدود وتجاوزها، مع نوع من الميل

نحو ممارسة العنف والانحراف. ومن هنا تكمن أهمية الوساطة المدرسية، كسيرورة وتقنية تقوم على أساس الاعتراف بأن المدرسة باعتبارها مؤسسة تربوية وتعليمية، تمثل مجالا خصبا لتوليد الخلافات، إلاّ أنّ انطلاق الوساطة من هذه الأولويات، لا يلغي في الوقت ذاته تأكيدها على أهمية احترام القانون كوسيلة لتدبير الخلافات وتحقيق التعايش ضمن المجال المدرسيّ.

III. واقع الوساطة المدرسية في المؤسسات التربوية:

من خلال هذا العنصر نتساءل عن ظروف الوساطة المدرسية في مؤسساتنا التربوية، وذلك بالوقوف على بعض النماذج العينية التي نظن بأنها تمارس الوساطة. فكما سبقت الإشارة، وفي ظل ما تعيشه أغلب المؤسسات التعليمية من صراعات، قام بعض الفاعلين التربويين الغيورين على تربية الناشئة وتعليمها باجتهادات شخصية، للتخفيف من بعض الظواهر السلبية التي تزداد تفاقما والتي نذكر من بينها:

–التسرب، التغيب، الهدر المدرسي.

–التنمر المدرسي.

–العنف المدرسي.

–الانحراف والجريمة بالوسط المدرسي.

ولعل ما يميز هذه المبادرات التي يقوم بها هؤلاء الفاعلين التربويين لأجل إصلاح الأوضاع وتدبير الخلافات أو السعي نحو التخفيف من حدتها، هو توفرهم على ما يمكن أن نسميه أو ننعته "بالنية الحسنة"، أو الرغبة في إصلاح الوضع، إلا أن هذه الممارسات كثيرا ما تبقى بمثابة:

–تدخلات بمبادرات شخصية.

–تدخلات تفتقد إلى المهنية.

–تدخلات غالبا ما تميل نحو التقليص من حجم المشكلة، وتبسيط درجة وحجم الخلاف.

وقدم "محمد فرحان وعلي موسى"، برنامجا إرشاديا جمعيا عقلانيا انفعاليا سلوكيا في تخفيض سلوك الاستقواء لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا، حيث قام الباحثان بإعداد برنامج إرشاد جمعي معرفي مستند إلى النظرية العقلانية الانفعالية السلوكية، مكوّنا من 14 جلسة إرشاد

جمعي بواقع جلستين أسبوعيا، تم تطبيق المقياس على عينة استكشافية مكونة من 193 طالبا وطالبة بهدف التعرف على الطلبة المستقوين وحجم العنف في المدارس الأساسية، ومن خلال هذه العينة الاستطلاعية تم تحديد الطلبة المستقوين حيث تم وضعهم في مجموعة تجريبية مكونة من 21 طالبا وطالبة تلقوا البرنامج الإرشادي، 10 طلاب و11 طالبة بشكل منفصل لكل مجموعة. وتكونت المجموعة الضابطة من 22 طالبا وطالبة (10 طالبا) و (12 طالبة)، لم يتلقوا البرنامج. وقد أظهرت النتائج انخفاض حجم التنمر وأشكاله لدى أفراد المجموعة التجريبية الذين تلقوا البرنامج الإرشادي مقارنة بالمجموعة الضابطة التي لم تتلق البرنامج الإرشادي. (محمد فرحان، 2012، ص307-347)، وحيث قامت "رشا فتيان" في دراستها التي هدفت إلى تقصي فاعلية منهاج في حل النزاع، وبرنامج توسط الرفاق في المدرسة، بتطبيق برنامج تجريبي في حل النزاعات وتوسط الرفاق في ثلاث مدارس متوسطة في الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية، ووصف البرنامج بأنه منهاج واسع المستوى، يتم تعليمه للصفوف، احتوى على منهاج حل النزاعات ومهارات حل المشكلات، وبرنامج في توسط الرفاق، وقد تراوحت عينة الدراسة بين 25 و 35 طالبا وطالبة، تم اختيارهم بناء على المعايير التالية: التدني في المستوى التحصيلي والوضع الاجتماعي، وتقدير الذات، والمهارات القيادية، ومواجهة مشكلات سلوكية، وقد أشارت النتائج إلى أن تعليم طلبة المرحلة المتوسطة حل المشكلات، ومهارات الاتصال وإدارة الغضب المتضمنة في برنامج توسط الرفاق، يساعدهم على حل النزاعات الحتمية التي تواجههم في البيئة المدرسية، ويزيد من تقديرهم لذاتهم، وشعورهم بالاستقلالية ويقلل من ممارستهم السلوكيات الهدامة بشكل عام وسلوك العدوان بشكل خاص. وكذلك تبني مشروع الوساطة المدرسية باعتبارها تندرج ضمن المهارات الحياتية، وإنشاء خلايا داخل المدرسة (فضاءات إنصات)، من أجل تدعيم التلاميذ اجتماعيا، بيداغوجيا ونفسيا، إلا أنه سواء تعلق الأمر بمبادرات الفاعلين من داخل المؤسسة أو خارجها، بخصوص مشروع الوساطة يمكننا تسجيل بعض الملاحظات التي نلمس من خلالها وجود بعض الثغرات سواء على المستوى النظري أو التطبيقي. (رشا فتيان، 2009، ب.ص).

1- على المستوى النظري:

-نتبين بأننا لا زلنا في حاجة إلى إطار نظري واضح، يساعد على فهم معنى الوساطة المدرسية وشروطها.

-نتبين وجود نوع من الالتباس والخلط ما بين خلايا الإنصات والوساطة.

-هناك غياب لوجود متخصصين في الوساطة، وبالتالي عدم وضوح أهمية وخصوصية دور الوسيط وحدوده.

-التكوينات التي تم إجراؤها، تبقى غير كافية سواء على مستوى العدد أو التوزيع.

-أغلب هذه التكوينات إن لم نقل كلها، لم تكن متبوعة بتقييمات أو مرافقة.

2- على المستوى الإجرائي:

نتبين أن نسبة هامة من مشاريع الوساطة المنجزة في هذه المؤسسات التعليمية، قد تمت بمبادرة من طرف جمعيات تتبنى هذا المشروع، وتقوم بإنجازه في مدرسة معينة

وبناء على ذلك فإنها غالبا ما تكتفي بالتنسيق مع الإدارة التي تقوم بتعيين مدرس أو إدارة يقوم بمهمة التنسيق مع الجمعيات في غياب كافة الفاعلين الآخرين.

كما أن هذه الجمعيات، غالبا ما نجدها تبث وتقرر وتستدعي الخبراء في غياب أدنى تعاون من المدرسين أو الاستشارة معهم، علما بأنه من شروط نجاح سيرورة الوساطة. وهو أن تمثل "مشروعا للمؤسسة" والمقصود بذلك، ضرورة انطلاق مشروع الوساطة من داخل المؤسسة، أي باقتراح وتشاور مع مختلف الفاعلين من مدرسين وتلاميذ وأولياء وطاقم إداري، وذلك حتى ندفع بكل هؤلاء نحو تبني هذا المشروع والالتزام به، ويتم في المقابل القضاء على أي إدراك للوساطة كمشروع دخيل على المؤسسة، يخدم مصالح جهة معينة مهما كان شأنها.

3- آليات تفعيل برنامج الوساطة للحد من الانحراف والجريمة في الوسط المدرسي:

للحد من ظاهرة الانحراف والجريمة وانعكاساتها المتعددة على كل من الضحية والمعتدي، والعملية التعليمية، والمؤسسات التربوية بصورة إجمالية بكل عناصرها وأطرافها الفاعلين، لابد من

التدخل السريع، حيث أن مسؤولية المدرسة كبيرة، ويتطلب الأمر التعاون مع الأهل والتركيز على العمل الجماعي.

وأمام ضرورة التدخل للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، تجد إدارات المدارس صعوبة في ذلك في ظل عدم وجود نصوص تشريعية متعلقة خصيصا بإجراءات التعامل مع هذا المشكل، ولكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع التعامل معها باستغلال ما هو موجود من تشريعات منظمة للحياة المدرسة، هذا يتطلب التخطيط الجيد والدقيق من طرف مسؤولي القطاع بالصرامة في متابعة مختلف التعليمات الوزارية والحرص على تنفيذها فمختلف النصوص التشريعية تناولت في طياتها حلولا وإجراءات مضبوطة للحد من مختلف الظواهر لضمان الصحة النفسية للأفراد وعلى رأسها ظاهرة العنف بكل أنواعها ولن يتأتى ذلك إلا بإعداد مخطط تربوي متكامل يعتمد على سياسة الكل وليس الجزء في علاج مختلف المشكلات التربوية والتسييرية على حد سواء وذلك بإعادة تبني مشروع المؤسسة كمنهجية عمل تعتمد على العمل الجماعي في التسيير.

إن أهم المواضيع المدرجة من خلال تقنية الوساطة تهدف في طياتها إلى التوعية بالسلوكات الخاطئة لتجنبها واستفادته من حصص الإرشاد المدرسي للتنفيس عن انفعالات التلاميذ والتعبير عن مشكلاتهم وتجدر الإشارة إلى ضرورة تكوين الأطراف الشريكة في عملية الوساطة في مجال الاتصال من حيث أهم التقنيات والاستراتيجيات لضمان نجاحهم في المهمة المنوطة إليهم.

IV.النتائج والاقتراحات:

1-نتائج البحث:

إن اقتراحنا للوساطة المدرسية بالمؤسسات التربوية هي استراتيجية للوقاية من الانحراف والجريمة في الوسط المدرسي وذلك اعتمادا على:

-نجاحها في مشاركة ومساهمة كل الأطراف (التلميذ، المدرسة، والأسرة)ن هذا ما يرفع من وعيهم بخطورة المشكلة، ويضمن تعاونها في حل النزاع، خاصة الأسرة التي في كثير من الأحيان لا تكون على دراية بما يعانيه ابنها سواء كان هو المعتدي أو الضحية.

–استخدام الوساطة يعزز من مشاركة التلاميذ في جلسات الوساطة والمهارات المستخدمة لتسيير هذه الجلسات مثل الإصغاء الفعال، وإدارة الغضب والتحكم فيه، والوعي بمشاعر مختلف أطراف النزاع، والتنفيس عن الانفعالات والتعبير عنها، كلها تجعل من هذه المشاركة فعالة من خلال تعلم مهارات جديدة في تسيير النزاعات وحسن التواصل والاتصال، وأما من خلال تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية عندهم، أو عن طريق تقوية انتمائه للجماعة المدرسية التي تصبح طرفا مسؤولا على إقرار الأمن والسلامة فيها. (تنمية ثقافة اللاعنف).

–إن الوساطة ليست استراتيجية لحل النزاع فقط، بل يمكن استغلالها لبلوغ أهداف أخرى، فهي بمثابة برنامج علاجي ووقائي، حيث أن تسوية النزاع بين طرفين بمبدأ (رابح–رابح) الذي تعتمده الوساطة، يخفف من الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تترتب عن عدم تكافؤ القوى بين الطرفين، ومن جهة أخرى زيادة وعي التلاميذ المشاركين في الوساطة بالآثار المترتبة عن الانحراف والجريمة، ومدى معاناة المعتدي والضحية مما يجعلهم يتجنبون ممارسة هذه السلوكات، وتفادي الوقوع كضحية وهذا هو الجانب الوقائي، وبالتالي حمايتهم من تطوير مشاكل سلوكية، ونفسية على المدى البعيد.

–اعتماد استراتيجية يعزز مفاهيم إيجابية حول النزاع، والتعامل معه على أنه قد يكون فرصة للنمو والتطور.

–يمنح استخدام الوساطة فرصة للأطراف المشاركة في إكساب مهارات اجتماعية حياتية يستفيدون منها في جميع أوجه الحياة، في التعامل مع الأصدقاء، ومع الإخوة، والأخوات، ومع زملاء العمل في المستقبل، ومع كل الأفراد الذين قد نتعامل معهم في الحياة.

ومما سبق نستخلص أن اقتراحنا للوساطة المدرسية كاستراتيجية للوقاية من الانحراف والجريمة في البيئة المدرسية ليس لمجرد أنها طريقة لحل الخلافات، وإنما لأنه يمكن اعتبارها وسيلة تربوية وإرشادية وعلاجية ووقائية، تمنح لكل أطراف البيئة المدرسية الفرصة لتعلم طريقة حضارية في التواصل والتعايش ضمن مسار حياتهم بشكل عام.

إن تفعيل الوساطة المدرسية يتطلب التخطيط السليم، والشامل، لتنفيذ مراحل البرنامج عبر خطوات مدروسة مسبقا ومسطرة ضمن مشروع المؤسسة التربوية، كما أنها تحتاج إلى الإشراف والمتابعة المستمرة من مسيري المؤسسات، أو المسؤولين عن تحقيق أهداف المشروع.

ضف إلى كل ذلك ضرورة توفير الدعم الحقيقي من قبل إدارة المؤسسات التعليمية، والمجتمع المحلي لبرنامج الوساطة، وتشجيع الأسر لأبنائهم التلاميذ على ممارسة مبادئ، وعملية الوساطة، وخطواتها في المدرسة، والبيت.

2-الاقتراحات:

-إضافة مادة جديدة إلى مواد المنهج الدراسي المتعلقة بتعريف التلميذ بالمشكلات التي يتعرض لها من بينها مشكلة الانحراف والجريمة.

-أن تعتبر وقاية التلميذ من الانحراف والجريمة من الأهداف الرئيسة للتعليم

-تحسين نوعية منهاج التعليم ومتطلباتها وبرامجها وربطها بواقع وأهداف وحاجات المتعلمين، وبمشكلاتهم المختلفة.

-توفير الرعاية والحماية والتربية والتعليم المساعد على تنمية معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم المرغوبة والتي تقيهم من الانحراف.

الخاتمة

في ضوء ما سبق ذكره ومناقشة مفاهيم وأسباب الانحراف، وبيان الدور الذي يمكن أن تقوم به المدرسة كمؤسسة في الوقاية منه، إلا أن أسباب السلوك الانحرافي والإجرامي ترجع لعوامل معقدة، قد تكون عوامل اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو تعليمية وقد تعود لظروف نفسية وبيئية. وفي ضوء الانتشار الواسع والمتزايد للسلوك الانحرافي والإجرامي فإن الأمر يتطلب التركيز على الأساليب الوقائية لمواجهة هذه الظاهرة وهذا يتطلب دراستها من خلال مداخل متعددة من بينها النظام التربوي المتعلق بالمدرسة. باعتبارها المؤسسة الثانية للتنشئة الاجتماعية

بعد الأسرة، وذلك من خلال إعادة النظر في النظام التربوي وما يتضمنه من مناهج وعلاقات اجتماعية سائدة داخلها.

إلا أنه لا يمكن للنظام التربوي بأي حال من الأحوال القضاء على نماذج السلوك الانحرافي والإجرامي مرة واحدة، نظرا لتعدد عوامله والظروف المؤدية إليه، إلا أنها قد تساعد في التقليل من معدلات حدوثه.

ويمثل مقترنا في استغلال ما ورد من نصوص تشريعية منظمة للحياة المدرسية في مواجهة هذه المشكلة تبني الوساطة المدرسية كآلية لحل هذا الإشكال. وذلك من خلال تسطيرها كأهداف والسعي لتحقيقها في إطار مشروع المؤسسة، مع ضرورة إشراك لك الفاعلين الفاعلين في ذلك.

وفي الختام، إن آليات تفعيل الوساطة للحد من الجريمة والانحراف في الوسط المدرسي، تمثل مقترحا عمليا قابلا للتطبيق في المؤسسات التعليمية، وكفيلا بالحد من معدل انتشار هذه المشكلة وآثارها السلبية.

References:

Abbas Aida and others, School Measures to Prevent behavioral problems, Arab Foundation for scientific consultation and human ressources development, Part 06.

Abu Al-Mulhim and al, (2015), Introduction to criminology and distribution house, Jordan.

Al-Awaji, Zouhair, (2006), Social Deviation and treatment Methods, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Egypt.

Al-Rihi Salah, (2006), Methodes of protecting students from delinquency as seen by educators in governement middle schools in Riadh, Master's thesis, Naif Arab University for security sciences, Riadh, Saudi Arabia.

Arnand et Sancat (2012), le médiatour, Paris, France.

Farhan Muhammad Musa Ali, (2012), the effectiveness of a rational-emotional-behaviora I counseling program in reducting violent behavior among upper elementary school students, Journal of Educational

and Psychological studies, N°75, faculty of education, Zaazi university, Egypt.

Fetien Rasha, (2009), Mediation program, mediator youth Magazine, cooperation Foundation for conflict resolution, issue 1, Ramallah, Palastine.

Freeja Ahmed, (2019), Theories explaining social, deviant behavior, asocial vision, journal of social science development.

Guillaume Hofnung Michel (2009) la médiation : Collection que sais-je ?, Paris, France.

Idriss Souhail, (1994), Al-Manhal Dictionary, French-Arabic, 13th, edition, Dar Al-Adab, Beirut, Lebanan.

Kathrin, Graf (2017), La médiation : une approche constructive à la hauteur des conflits de notre temps, doctorat en sciences politique, université de paris, panthéon, Assas.

Moore, CW (2003), the médiation process, practical stratégies for resolving conflict USA, édition, Jossay-Boss.

Qadi Saif al-Din, (17/01/2014), Psychological and social care and services in the field of deviance and crime.https://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/02/178722.html

Quraishi Muhammad, (2002), Anxiety and immunity among secondary school students, Master's thesis, Ouargla University, Algeria.

Rashdan Hussein Abdelhamid, (2005), Education and Society, University youth foundation, Alexandria, Egypt.

Sheikh Hamoud Muhamed, (2005), School Counseling, its Nature, Fields and Methods, University Book House, United Arab Emirates.

Yahyaoui Najat, (2014), the school and its growing role in contemporary society, journal of Human sociences, Maascar university. Algeria.

Zrarfa Fayrouz, (2004), the family and its relationship to adolescent delinquency, faculty of humanities and social sciences, PhD thesis Mentouri University. Costantine, Algeria.